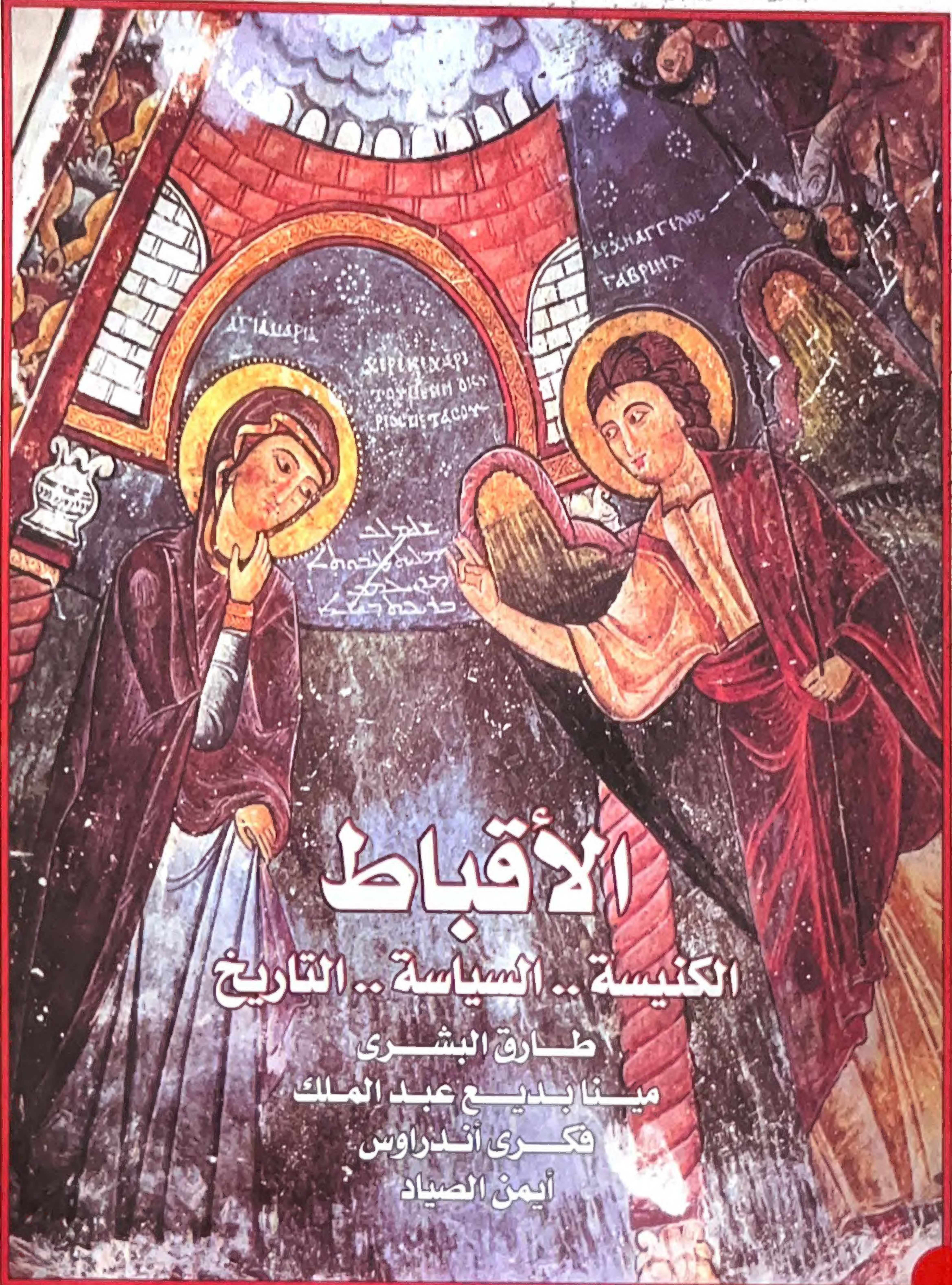


المكتبة وجهاات نظر

فني الاقضية والسياسة والفكر

Weghat Nazar - Volume 6 - Issue 72 - January 2005

مجلة شهرية . العدد الثاني والسبعون . السنة السادسة . يناير ٢٠٠٥ . الأمن مشرة جنوبيات



الأقباط

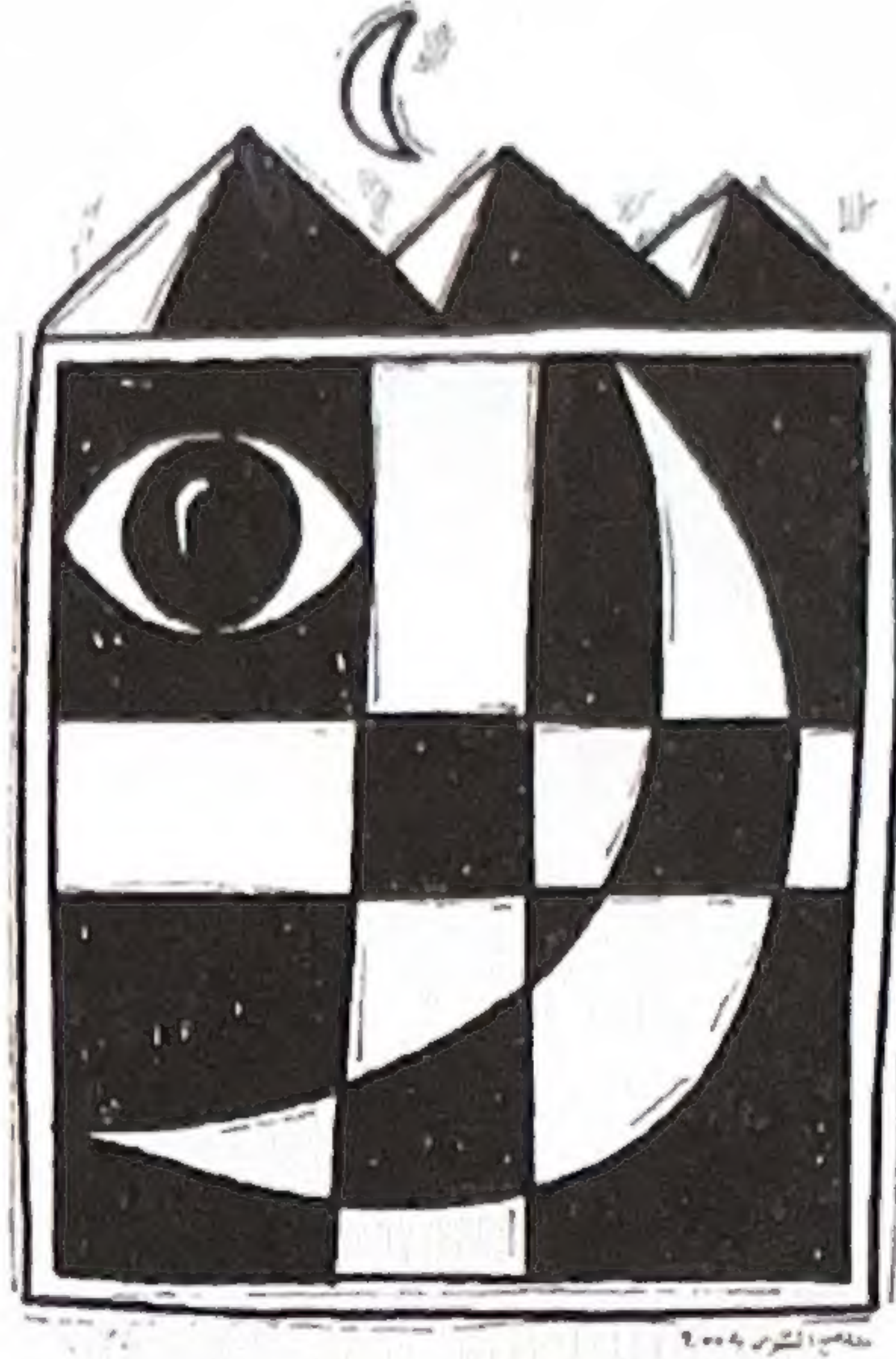
الكنيسة .. السياسة .. التاريخ

طارق البشري
مينا بديع عبد الملك
فكري أندراوس
أيمن الصياد

وفاء قسطنطينين .. بين

[١]

طارق البشري



هذا امر يتعين
أن تنكشف تفاصيل
وقائعها لتعرف الحقائق
ويمكن التصدي لها
بالمناقشة والعلاج

٥٥ ونحن نتابع ما يمكن أن نسميه حدث «أبو المطامير» الذي جرى في نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٤. يمكن أن نتذكر حدثاً آخر سابقاً تسميه حدث «النبأ» الذي جرى في يونيو ويوليه ٢٠٠١. وذلك للتبين ما اتفق فيه الحدثان وما اختلفا فيه.

كلاهما اشتمل على هياج للشباب القبطي في ساحة الكاتدرائية. وكلاهما أعلن فيه البطريرك الأنبا شنودة الثالث غضبه وغادر المقر البابوي وسافر إلى دير الأنبا بيشوي معلناً اعتكافه الغاضب. وكلاهما استجاب فيه الدولة لطلب البطريرك وانفذت مشيئته. وفي كليهما وقعت اشتباكات مؤسفة بين الشباب الهائج وبين قوات الأمن.

ولكن ثمة فروقاً. فإن أصل حادث «النبأ» أن صحيفة أسبوعية ضيقة الانتشار هي «النبأ» نشرت صوراً وتعليقات عن راهب في دير المحرق أيعد بسبب انحرافاته الأخلاقية ولا قدم فيه من شكوى. وكانت الصور شائنة وكان النشر والتعليقات عملاً شائناً أيضاً. فثار شباب قبطي وأقبلوا إلى الكاتدرائية معتصمين بها. وكان ما كان. وهنا كان هياج الشباب مفهوماً ومقدرة بواعثه. وبدأ تظاهروا أمراً تلقائياً حث عليه شعور لبيل للذود عن المقدسات. وعن معنى «الرهبانية» ومعنى «الدير». وإن كل ما رأى المعلقون فيه جتوحاً. هو أن احتجاج الشباب تجاوز حده وجاوز سببه. وأن الكنيسة حملت الدولة وحملت الجماعة الوطنية تبعه حادث ليست الدولة مسئولة عنه. وليست الجماعة الوطنية تنجرح به ولا تنخدش. ومسئولية الحدث تدور وتنحصر في فاعليه والناشرين عنه.

أما حادث «أبو المطامير» فهو شأن آخر. ونحن هنا أمام حدث ليس تلقائياً في حركته وملابساته. بل إن الحركة فيه يبدو عليها التدبير وليس التلقائية. وهو مرتبط بأحداث أخرى أقل شأنًا ولكنها أرحصت له وعاصرته وساعدته. أو ثمة ما يشير إلى هذه الشبهات كما سيرد البيان إن شاء الله. ونحن نعرف من خبراتنا في كل مجالات العمل أن ما نتكشفه من تلقائيات ردود الفعل أولاً ما يلبث بتراكم الخبرات أن يصير من أساليب تدبيرنا في العمل. إن حادث «النبأ» يمكن القول أنه بدأ حركة شباب تلقائي وانتهى بسياسات كنسية. أما حادث «أبو المطامير» فالظن في شأنه هو العكس. بدأ تدبيراً وسياسة ولم ينته بعد.

[٢]

بدا التفات الرأي العام للمسألة المثارة. لا من «أبو المطامير» ولكن من أسيوط.

ف نشرت صحيفة العربي الأسبوعية في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٤ أن ثمة فتنة طائفية في أسيوط. وأن القمص أبانوب من كنيسة الملاك ميخائيل يتهم محمد عبد المحسن صالح أمين الحزب الوطني بأسيوط بأنه يضغط على مسيحيين ليعلنوا إسلامهم. وأن شائعة أخرى تقول إن القمص أبانوب يثير المشاكل وأنه على صلة وطيدة بأقباط المهجر. وذكر القمص أن أمين الحزب الوطني يغري المسيحيين المتهمين في جرائم أن يبرلهم من تهمة إن أسلموا. سواء كانت جرائم مخدرات أو سرقة أو غيرها.

ثم ذكر قصة الفتاة «كريمة» التي أسلمت وتزوجت من مسلم. وتكلم عن بناء الكنائس وغير ذلك. وطلب تدخل رئيس

الجمهورية شخصياً. ورفض الاقتراح الصحيفة حل المشاكل في اجتماع تعقده قيادات أسيوط. وذكر أنه إذا لم يأت أحد من مسئولى القاهرة. فسيوزع بياناً على شعب أسيوط بأن جهاز الدولة عاد إلى مستوى الدولة العثمانية.

أما أمين الحزب الوطني فقد دافع عن نفسه بإنكار ما نسب إليه وذكر عن الفتاة المسيحية التي قيل أنها أسلمت وتزوجت مسلماً. ذكر أنها من قريته درنكة وأن أباهما اتاه شاكياً من أن ابنته طلبت إعلان إسلامها وزواجها. وأن أمين الحزب حلاً للمشكلة دفع بالفتاة إلى مكتب الصحة. ليتم تسنينها بسن صغيرة حتى تآمر النيابة بإعادتها إلى والدها على أنها قاصر ولا يجوز أن تزوج نفسها.

وفي ٦ ديسمبر ٢٠٠٤ نشرت صحيفة الأسبوع عن أحداث أسيوط. وأن القمص أبانوب أعلن في عظته يوم ١٧ أغسطس ٢٠٠٤ أن رب أسرة مسيحياً أعلن إسلامه هو وأمه البالغة ثمانين سنة. وأن زوجته وأولاده الخمسة لم يعلنوا إسلامهم. وتكلم عن أمين الحزب الوطني ودوره. وتقول الصحيفة إنها من متابعتها الأحداث في أسيوط تبين أن أكثر من سألتهم عن نشاط أمين الحزب استبعدوا أن يكون حضى المسيحيين على الإسلام واحدة من المهام التي يكرس لها جهوده. وأن جهوده تنصرف إلى الأمور المالية والسياسية فحسب. وأن أبانوب أعاد أحاديث شتى عن أمر إسلام مسيحيين بضغوط رجال الحكم بأسيوط وأن ثمة مشاكل تتعلق ببناء الكنائس وأن ثمة أرضاً يريدون ضمها لتوسعة خدمات الكنيسة. ودافع أمين الحزب عن نفسه بأن أبانوب يريد الإثارة لتصل إلى خارج مصر لإعطاء العالم صورة أن المسيحيين مضطهدون في مصر. ثم قال «إنه على استعداد تام للذهاب إلى المطرانية وأن يخضع لمحاكمة هناك وليحاسب المخطئ...»

وبعد هذه الإثارة. ظهر من حديث أبى الفتاة «كريمة» المقول بأنها اغويت على الإسلام. أنها كانت انجذبت إلى فتى مسلم. فذهب أبوها «بدر رشدي» إلى أمين الحزب. وهو يعمل لديه. «فطلب محمد عبد المحسن من الضابط أن يحرر للبلنت شهادة ميلاد بسن ١٤ عاماً.. الراجل يشكر خدمنا وأنا أخذت بنتى ورجعت البيت» واستبعد الأب أن يكون ثمة غواية له أو ضغط عليه ليتحول إلى الإسلام. وهذا ما ذكرته صحيفة العربي في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤. ثم لما ذهب الأستاذ نبيل زكى رئيس تحرير صحيفة الأهالى إلى أسيوط كتب في الأهالى في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ يقول «الغريب أن هذه الواقعة حدثت منذ سنة. وبالتحديد في شهر رمضان قبل الماضى. ولكنها لم تنفجر كمشكلة إلا في هذه الأيام». (علامة التعجب من الأستاذ نبيل زكى). ثم ذكر أن الفتاة اصطحبها أحد الشباب إلى مركز أسيوط لتغيير ديانيتها وأن الأب «حاول إقناع ابنته بالعدول عن قرارها وفشل الوالد فاستعان بمحمد عبد المحسن صالح عضو مجلس الشعب الذي اتصل بمفتش الصحة وطلب منه تسنين الفتاة وحيث ظهر أن عمرها ١٤ سنة. وتمت إحالة الفتاة إلى النيابة التي قررت تسليمها إلى ولي أمرها (الوالد) على أساس أنها قاصرة».

وفي حديث أمين الحزب الوطني مع «الأسبوع» في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤ أن واقعة هذه الفتاة محرر عنها محضر سنة ٢٠٠٣ مركز شرطة ابنوب وذكر أن القمص أبانوب «قابل الفتاة محاولاً الضغط عليها

الدولة و "الإدارة" الكنسية

[٣]

فأبلغ ما مور القسم مساحت أمن الدولة واستدعت إليها السيدة المذكورة، وأن أسرة السيدة وفاة لم تبلغ من شبابها حتى أبلغ أخوها عن ذلك في قسم، أبو المطامير، صبيحة اليوم الثاني من ديسمبر،

من اليوم الثاني من ديسمبر فيما يبدو بدأ التحرك القبطي قلقاً وشغياً وشائعات، وانتشرت شائعات تقول أنها اختطفت وأنها هربت مع زميل لها مسلم تريد أن تزوجه وأنها لم تطلق العيش مع زوجها المريض، وأن ثمة من اغراها وحرضها وأن «غسيل مخ» حدث لها، وكل ذلك كان ظلماً والفتراء وثبت عدم صحته، ولم ترع الشائعات حرمة السيدة ولا ذمة ناقلي الأخبار، ولا أقول ذلك لأنني مسلم يتكلم عن سيدة انتقلت إلى الإسلام، ولكن أقوله نقلاً عما قاله

الأبنا باخوميوس مطران محافظة البحيرة والذي يعرف السيدة وزوجها ويتبعه زوجها ويتبعه محال عمل السيدة وزوجها ومحال سكنهما، قال غبطته لصحيفة صوت الأمة في ١٣ ديسمبر، كانت سيدة تمتاز بالخلق والهدوء... وحتى مساء يوم الجمعة (٢٦ نوفمبر) وقبل أن تختفي بساعات كانت ترافق زوجها، بل قامت بتغيير جرح زوجها الذي يعاني من بتر في ساقه اليمنى وفي اليسرى غرغرينة سكر، وكانت رفيقة بارة بأسرتها وتحملت زوجها أثناء فترة مرضه، كما أنها أحست رعاية ولديها مينا خريج الهندسة وشبى التي تدرس بكلية العلوم جامعة الإسكندرية، ولم تكن الأسرة تعاني أية مشكلات مالية، فالمطران ولظروف زوجها المرضية كانت توفر لها كل شيء، ولم تشك هي من أي شيء... وزميلتها في العمل سهير عصمت الخريوطي تذكر في «المصور»، أنها «مثال للأخلاق والأدب وعفة اللسان وحفظ السر وكانت عاطفية جداً وقلبها يعرف الرحمة وكرامة مع الجميع وسخية وأسلوبها راق ولا تخدش حياة أحد» (عدد ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤)، كما قال ذلك عنها الأب مينا صبحي من أبو حمص بالبحيرة إذ كانت تسهر على مرض زوجها بالمستشفى ثلاثة أشهر وأنها من بيت طبيب (العري في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤).

وتذكر صحيفة العربي في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤ أن شائعة الاختطاف انتشرت كالنار في الهشيم فتجمهرت أعداد من المسيحيين في المطرانية بالبحيرة يطالبون بعودة السيدة وفاة وتسليمها إلى زوجها، باعتبار أنها أجبرت على الإسلام وأنها تزوجت زميلها واعتصم المتجمعون، وبدأ أن الأبنا باخوميوس يعمل على تحويل المسألة إلى مسألة عامة وسياسية فذكر «أناس لهم اتجاهات» سبق أن أبلغ عنهم السلطات وأن «هؤلاء الناس» هم من خطفوها وأن لديه أسماء «هؤلاء الناس»، وقال كثيرون

يتدخل مع الحادث السابق، ما يمكن تسميته حادث «أبو المطامير» وهو بهذا ظهوره فيما ذكرت الصحف يوم ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤. ذلك أن السيدة وفاة القسطنطين وهي مهندسة زراعية تعمل بهيئة الإصلاح الزراعي بمحافظه البحيرة وتبلغ السابعة والأربعين من عمرها، وهي تعيش في «أبو المطامير» بمحافظه البحيرة ومتزوجة من القس يوسف معوض ولها ابن مهندس متخرج من هندسة جامعة الإسكندرية وابنة في كلية العلوم بذات الجامعة، وزوجها مريض بترت ساقه من مضاعفات مرض السكر.

في ذلك اليوم خرجت السيدة وفاة من بيتها ولم تعد إليه حسبما ذكرت صحيفة وطني في ١٢ ديسمبر، وأبلغ شقيقها مسيحية قسطنطين السلطات عن تغيبها، وتذكر مجلة المصور في ١٧ ديسمبر أن السيدة وفاة تقدمت في الأول من ديسمبر إلى قسم الشرطة في حي السلام بصحبة سيدة مسلمة هي ابنة جار قديم لأسرة وفاة في «حصه مليح، بالمنوفية حيث نشأت هي، وذكرت في القسم كل ما يتعلق بحالتها الاجتماعية من مؤهل وزواج وأولاد، وأنها تقيم مع صديقتها لعلاقة قديمة بين أسرتهما وأنها «تطلب إشهار إسلامها». وذكرت أنها قرأت للشيخ متولى الشعراوي واستمعت إلى أحاديث الداعية السورى يوسف طورى وإلى أحاديث عمرو خالد وأنها تتلو سور يس والكهف والرحمن وتحفظ كل قصار السور وأنها صامت شهر رمضان والأيام الستة من شوال، وليس من سبب يتعلق بزواج جديد يحدوها إلى الإسلام، إنما هي الرغبة الشديدة في الإسلام التي «لم تستطع إقناع نفسها بالعدول، رغم أنها لما يمكن أن يحدث لأسرتها، وأنها كاشفت ابنها بالحقيقة».

الإسلام وعلى الزواج، نحن لا نعلم سننها الحقيقي، ولكننا نعلم أنها أحييت بتوصية من أمين الحزب إلى مفتش الصحة ليسنها فسئنها بسن ١١ سنة لكن تسلم لأبيها، كما أننا لا نعلم حقيقة اقتناعها بالإسلام ولكننا نعلم أنها سلمت لأبيها بعد تحديد سننها بالأقل لتضاد تسكها بالزواج وبالتحول الدينى، وهذا ما ذكره والد الفتاة الأستاذ نبيل زكى وهو ما أقر به على نفسه محمد عبد المحسن صالح، وما شهد به أيضاً على غيره، وهو أيضاً ما نقله الأستاذ عادل حموده وعبد الحفيظ سعد في صحيفة صوت الأمة في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤.

٤- نحن لذلك أمام شبهات قوية أن تواطؤ مشهوداً به جرى بين موظفين عموميين لإثبات غير الحقيقة في أوراق رسمية بغية التغلب على رغبات ملحة ومشروعة عبرت عنها الفتاة، وهي مواطنة مصرية وظلت مصرة عليها حتى سلمت إلى والدها بقرار النيابة العامة بناء على أن سننها ١٤ سنة، وهذه أمور تستدعى التحقيق من جهات الرقابة الإدارية ووزارتى الصحة والداخلية، كما أنها تستدعى التحقيق من نقابة الأطباء عن مدى الشبهة التي تلحق بتقرير مفتش الصحة لسن الفتاة المذكورة.

٥- إن ما أقر به أمين الحزب على نفسه من تحريض على تسنين الفتاة بأربع عشرة سنة ليتمكن إعادتها إلى أبيها تخلصاً من إصرارها على تحقيق رغباتها الجائزة والمسموح بها قانوناً، أن ذلك يقتضى فيما أظن أن ينظر فيه مجلس الشعب بحسبان المذكور عضواً به، للتثبت مما فعله ولتقدير ما إذا كان ذلك مما يفقده الثقة والاعتبار للذين يمكن بتقدير فقدهما إسقاط العضوية عنه طبقاً للمادة ٩٦ من الدستور.



«الإدارة الكنسية»

أفسدت على نفسها وعلى ذويها
حجة كانت دائماً تستحسن استخدامها
متعلقة بحرية الأديان
وحرية الاعتناق



لتعديل عن إشهار إسلامها، وأحضرنا هذه الفتاة في حضور والدها وحاولنا معها كثيراً إلا أنها أصرت على إشهار إسلامها، وهذا الترحح على الحاضرين من الشرطة وأمن الدولة أن يتم عمل محضر بالواقعة وإرسالها إلى النيابة على أنها صغيرة في السن، وهو ما حدث وأمرت النيابة بتسنيها من طريق مفتش صحة المركز وفعلاً تم تسنيها بـ (١٤ سنة) وأمرت النيابة بتسليمها لوالدها... ثم ذكر أمين الحزب عن علاقته بالقمص أبانوب، وأكد لك وعلى مسئوليتي أنني طلبت أكثر من مرة من القس مينا ممثل السيد المطران ميخائيل أن التقى بالمطران ومستعد - ومازلت - أن أحاسب داخل الكنيسة وأمام شعب الكنيسة وأطلب أن يكون المطران نفسه حكماً... ثم نفى عن نفسه تهمة أنه لا يستجيب لطلبات الكنيسة ذاكراً أنه استصدر قراراً من مجلس محلى المحافظة بتخصيص ١٣ هدناً تجاور المدير للدير في ١٩٩٧ وصارت ملكاً له، فضلاً عن نصف هدان آخر ومساحة للصرف الصحى، وأن ما يزيد على ٢٤٠ من كنائس أسبوط أنشئت في السنوات الخمس الأخيرة وأنه منذ ١٩٩٩ بنى وجدد ورمم ١٣٩ كنيسة وأن ٣٩١ كنيسة في أسبوط وبها عشر مطرانيات منها ست للأرثوذكس.

واتفقت تعليقات الصحف التي تعرضت لموضوع أسبوط هذا على أن محمد عبد المحسن صالح أمين الحزب الوطنى بأسبوط له نفوذ كبير جداً بالمحافظة، وقد يكون من المبالغة ما قيل عنه أن نفوذه يفوق نفوذ المحافظين، ولكن هذه المبالغة ترسم مؤشراً على مدى النفوذ الواسع الذى يمارسه لأكثر من عشرين سنة وفي عهود محافظين عدة، وهذا صاحب النفوذ الواسع الكبير الذى يقال أنه ممتد من ثلاث وعشرين سنة ماضية ولا يزال قائماً، نراه هنا كيف يعامله القمص بانوب ويوجه له العبارات الحادة العنيفة، وكيف يتلقى أمين الحزب سيل التهم منه وهو خافض الجناح مذكراً بما أسلفه من استجابات وطلبات أن يحاكم محاكمة كنسية وأن يكون المطران هو من يحاسبه وأمام شعب الكنيسة ويكرر ذلك في كل أحاديثه، ونحن نخلص من ذلك كله إلى:

١- أن هذا الحدث الخاص بالفتاة كريمة بدر رشدي، كان انتهى تماماً من أكثر من سنة، ثم أعيدت إثارته،
٢- وأن من أعاد إثارته هو القمص أبانوب، وأن المطران ميخائيل ترك الأمر يثور وابتعد بالصمت عن لا ونعم، في أمر يتعلق بمطرانيتها ويقساوسته،
٣- في حدود البيانات التى أمامنا، فإن الفتاة التى قيل أنها كانت تصر على

بعد ما في البحيرة أو في اختصاصات
البيرونية بالقاهرة أنها أجبرت على
الإسلام وأنها اختلطت، وأن الاختلاف لا
يكون فقط بالسلاسل والحديد إنما يكون
أيضاً بالشرقيين.

وطبقاً لتحركات أجهزة الأمن في
محافظة البحيرة لعلاج هذا الموقف مع
ما حدث من تجمعهم ومن اعتصام وتحرك
المحافظ وذهب الدكتور عبد الرحيم
شحاتة وزير الإدارة المحلية إلى البحيرة
ليفتي برجال الدولة والكنيسة، وانتهى
إلى أن السيدة وفاء قد أسلمت، وقد أصدر
المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس
بالإسكندرية بياناً نشرته صحيفة الوطن،
واستنكر قول الدكتور عبد الرحيم شحاتة،
كما استنكر نشر الأهرام، لذلك باعتباره
يهدد الوحدة الوطنية.

وبدا التوافد على القاهرة في الأيام
التالية لما صرحت تصريحات بالبحيرة بأن
الأمر يكون حله في القاهرة، فتوافدت
الوفود من الشباب القبطي الغاضب إلى
مقر البيرونية في العباسية، وتذكر
صحيفة صوت الأمة أنه من مساء الأحد
٦ ديسمبر وطوال الثلاثاء ٨ ديسمبر
ساهمت مواقع على الإنترنت للأقباط في
النشر عما يحدث في الكاتدرائية، ومنها
خبر عن تحرك عدد كبير من الحافلات
تحمّل أعداداً كبيرة من أقباط البحيرة
يتجهون إلى الكاتدرائية، وكان ذلك في ذات
وقت وصول الحافلات، ثم انضم إلى هؤلاء
مجموعات من القاهريين ومن المحافظات
الأخرى. وفي يوم الأربعاء وصل مئات إلى
الكاتدرائية لأنه يوم محاضرة البابا الذي
كان عاد من سوريا.



وتذكر صحيفة العربي أن الكاتدرائية
استقبلت المئات جاءوا من مختلف
المحافظات في اعتصام مفتوح، وأن ذلك
تزامن مع قداس للصلاة بمناسبة وفاة
الكاتب الأستاذ سعيد سنبل، وحضره لفي
من كبار رجال الدولة ففوجئوا بالمتظاهرين
يحملون اللافتات ويهجم بعضهم على
القاعة الكبيرة ويحاصر عدداً من
المسؤولين، ورغم الوعود التي قدمت بإعادة
السيدة وفاء لم تهدأ الأمور وانضم إلى
المتظاهرين مئات من الشباب والفتيات
ومن الأسر ومعهم أطفالهم، كما ذكرت
الصحيفة أنه حتى ذلك الوقت لم يتدخل
الأمن وكان المتظاهرون موجودين خلف
البوابة، وأمامهم القساوسة وبعض
المسؤولين عن الكاتدرائية وعلى رأسهم
الأنبا إرميا، كانوا يجبرون أي متظاهر
يرغب في الخروج من باب الكاتدرائية على
الدخول مرة أخرى وسط هتافات الشباب
الغاضبين.

ومما يمكن الإشارة إليه هنا أن وظيفة

الشالعات فضلاً عن كونها الإيج الفصيح
وتثير الحماس وتساعد على التجمهر
والإحساس بالإهانة والخطر، فإنها أيضاً
تنقل المسألة من كونها حادثاً فردياً إلى أن
تصير حدثاً ذا دلالة عامة. ومن هنا نلاحظ
أن الأنبا باخوميوس من بداية أحداثه كان
يذكر «هؤلاء الناس» الذين يعرفهم وأبلغ
عنهم السلطات، ويشير إلى إمام مسجد
وزميل صعل وغير ذلك، ثم الإشارة إلى
الضغوط والإغراءات كما لو أن جهازاً يقوم
بالحش على ترك الدين واعتناق دين آخر،
ثم يزيد الإحساس بالخطر وافتقاد الأمن
الجماعي، فلا يكون بعد ذلك ملجأ من هذا
الخطر للشباب المسيحي إلا المطرانية في
البحيرة والكاتدرائية في القاهرة.

هذه النقطة الأخيرة تلزم الإشارة إليها
عند النظر في آثار مواقف غبطة البابا
شودة الثالث بطريرك الكنيسة، إزاء هذا
الحادث، لقد ترك غبطته الأمر عند أول
توافد الشباب إلى البيرونية، تركهم
مسافراً إلى دمشق لحضور اجتماع مجلس
الكنائس، ثم عاد بعد يومين وقد قص
المكان بمن ينتظرون عودته ليعالج الأمر
ويهب القلقين شعور الأمن والأمل، وكل
ذلك يتصاعد مع موعد محاضراته يوم
الأربعاء، وغص المكان أيضاً بسبب قداس
الراحل الكريم سعيد سنبل، وهو قداس ذكر
الأستاذ عادل حمودة في صوت الأمة أنه
كان سيقام في كنيسة أخرى أقيم فيها
سرادق العزاء، ولكن طلب إلى أسرة الراحل
بالتليفون أن يكون القداس في الكاتدرائية
«وبدا أن ذلك نوع من التكريم، فوافقت
العائلة دون أن تتصور هي وكل أصدقاء
سعيد سنبل أن هناك هدفاً آخر هو المرور
على الشباب الغاضب بكل ما يحمله من
لافتات ويكل ما يقول من هتافات، (عدد
١٣ ديسمبر ٢٠٠٤)، ويشمل ذلك جذب كبار
الشخصيات وكبار المسؤولين الذين
سيحضرون القداس.

ثم بعد أن حضر غبطة البيرونية
وبعد الإعلان عن قرب حل الأزمة وتسليم
السيدة وفاء للكنيسة، وقبل أن يلقي

محاضراته عرف الجميع أن غبطته غضب
وأنه هادر المقر البابوي ذاهباً إلى دير الأنبا
بيشوى للاعتكاف ولنا أن نتصور شعور
اليتم والضيق الذي يشعر به شباب شائر
مستفز بالخوف وعدم الأمن ويلجأ إلى
حيث ينتظر الشroud بالثقة والأمن
والطمأنينة لدى صاحب المكان، فيتركه
ويذهب، يتركه في العراء ويذهب. هنا
انفجر الموقف وبدأ خروج الشباب وبدأ
قذفهم الشرطة بالطوب، فأصيب ٥٥ من
الجنود بينهم ٥ من الضباط، وأصيب عدد
من الشباب قال أحد رجال الكنيسة أنه بلغ
١٥٠ شخصاً، وقبضت الشرطة على ٣٤ من
المتظاهرين.

[٤]

كان هذا المسلك الأخير في ظني هو
ما فجر الموقف، أو هو من أهم ما فجر به
الموقف، والمسألة كلها في ظني ليست مسألة
بين المسلمين والمسيحيين في مصر، ولا
هي في الأساس مسألة مسلم يأتى أو
مسيحي يذهب، وأن كل الشهادات التي
وردت في الصحف في هذه الأيام، سواء
كانت من آباء للكنيسة أو من غيرهم قالت
أن مسألة السيدة وفاء قسطنطين بوصفها
مسيحية، إنما هي مسألة أنها زوجة
قسيس، وقد قالها الأنبا باخوميوس
صراحة، لقد قال لصحيفة العربي «سلامة
الوطن يجب أن نحافظ عليها، ولكن
المشكلة أن رجال الدين في مجتمعنا
المصري رمز وليس شخصية عادية وزوجة
رجل الدين هي أيضاً رمز...» وقال القس
اسطفانوس حبيب من كنيسة كفر الدوار
أنه عندما يمس الأمر «زوجة كاهن
فالمقصود هنا هو الكنيسة». وقال الأنبا
باخوميوس في صوت الأمة «إنها زوجة
لأحد رجال الكهنوت»، فلما سئل عن ماذا
يريدون قال «أن يتم تسليم زوجة القس لنا،
فلما سئل عن ماذا إن رفضت. قال «الموضوع
لا يحتمل فلا بد أن يتم تسليمها فهي



إن الكنيسة حملت الدولة
وحملت الجماعة الوطنية تبعه
حادث ليست الدولة مسئولة عنه،
وليست الجماعة الوطنية
تنجرح به ولا تنخدش



زوجة رجل الكهنوت وتعلم أنه ليس لها حرية
الإرادة فيما تفعله. وهذه العبارة تكشف
من التناقض مع ما قاله في موضع آخر
بصحيفة العربي من أن المهم أن نتأكد أن
«تكون لها الأهلية والحرية في الخلة القرار
لأنها حينها تأخذ القرار وهي شاهدة
الأهلية والحرية في تنفيذها فهذا غير
معتول».



وهكذا يفكر غبطته، مواطنة مصرية
تعمل مهندسة زراعية من سنة ١٩٨١ وهي
في السادسة والأربعين من عمرها وريت
شابين، مهندسة وطالبة بكلية العلوم
وعرفت بما أقرب غبطته نفسه من حميد
السجاي وشهد لها بذلك زملاؤها، ومع
ذلك يرى غبطته أن لا حرية لها ولا إرادة
لأن الأمر يتعلق بالكنيسة بوصفها
مؤسسة. ونحن إذا استخدمنا المفاهيم
الحديثة، نقول أن الأمر هنا ليس أمر
«المسيحيين»، إنما هو مشكلة البيروقراطية
الكنسية التي وجدت في الحادث - صواباً
أو خطأ - ما يجرح عزوتها لدى جماهيرها.
والأنبا بيشوى يقول لصحيفة العربي إن
الأمر كان يمكن تداركه في «أبو المطامير»،
«ولكن الأجهزة ظلت تتلاعب بالكنيسة وهو
ما كان له أثره البالغ في تصاعد الأزمة
وتفجير الموقف، ويظهر بذلك أن سبب
الحادث يتعلق بالبيروقراطية الكنسية وأن
تصعيده جاء منها وأن الصراع بشأنه دار
بين «الأجهزة» وبين «الكنيسة». وظهرت قوة
المؤسسة الكنسية في أنها نقلت المسألة من
كونها مسألة سيدة انتقلت من المسيحية
إلى الإسلام إلى كونها مسألة تتعلق بالأمن
المسيحي، بزعم أن السيدة خطفت وأنها
تزوجت وأن ثمة أناساً حرضوها وجهات
أغرتها، فضلاً عن استخدام نوع من
التشنيع الأخلاقي على السيدة وفاء،
فمثلاً يقول الأنبا بيشوى سكرتير المجمع
المقدس عنها «إذا ذهبت للإسلام حياً
وعشقاً في رجل آخر غير زوجها، فهذا ما
ترفضه الكنيسة حتى لو سمحت الأجهزة
الأمنية...» (العربي ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤)، ولا
أدري كيف سمح له ورعه الديني أن يقذف
سيدة أشار إليها بالفضل والاحترام كل من
تكلم عنها ممن عرفها، وحتى رجال
الكنيسة في إقليمها شهدوا بذلك.

كان المطلب أولاً تسليم السيدة وفاء إلى
أسرتها، ثم سرعان ما تغير، واطرد على
السنة رجال الإكليريك مطلب تسليمها
إلى الكنيسة، ظهر ذلك على لسان الأنبا
باخوميوس أولاً ثم استشرى، وصار في
ساحة الكاتدرائية بين المحتشدين
المعتصمين مطلباً شعبياً. وصار هذا
الحشد هو أداة الضغط على الحكومة
للدخول لمطلب الكنيسة. والوقت مناسب
جداً للضغط، فهو وقت التسليم في

نحصر عنه كل سلطات الدولة والمجتمع ويقوم مطلقاً وبعيداً ومتعالياً حتى من الجماعة الوطنية.

[٥]

تحقق لإدارة المؤسسة الكنسية ولرجلها الأوجد كل ما طلب، ولكن لم يتحقق له بعد كل ما يريد. ونحن لا نعلم كل ما يريد، وأظن أن شيطنته لا يعرف عن أمر نفسه كل ما يريد، فالإرادة مفتوحة للمزيد والمزيد من الرغبات كلما تحقق له المزيد والمزيد من الطلبات، وغاية علمنا من هذا الأمر المثار، ما ورد في (المصرى اليوم ١٦ ديسمبر) بعد عودة السيدة وفاء إلى المسيحية، أعلن أن البابا ناقش مع كهنة الكرازة المرقسية الأحداث الأخيرة وكيفية تلافيها في المستقبل، حيث أكد البابا أنه سيطلب من الحكومة تسليم أى حالة تريد إشهار إسلامها إلى الكنيسة لعقد جلسة الإرشاد... وصرح الأنبا موسى، أكد حق الكنيسة قانوناً في تقديم النصح لكل من يفكر في إشهار إسلامه خشية أن يكون ذلك تحت ضغط أو ظروف نفسية أو عائلية أو مادية أو إغراءات من أى نوع، (الحياة ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤). ثم بعد ذلك اطراد الحديث في كل المصادر الإعلامية أن غبطة البطريرك باقى على اعتكافه حتى يفرج عن ابنائه الـ ٣٤ شاباً الذين قبضت عليهم الشرطة أثناء الترشق الذي جرى عند مقر البطريركية، مع التلويح بأن أعياد الميلاد مقبلة، وأن إبقاء البطريرك على غضبه من شأنه أن يؤثر في ممارسة شعائر العيد. والسؤال الذي يمكن أن يثور الآن، إذا لم يكن كل هذا سياسة فما هي السياسة إذا؟ من عدد من السنين مضت. كتب الدكتور رفيق حبيب كتاباً عن «الكنيسة والسياسة»، وغضب البطريرك من هذا الزعم الذي نفاه بشدة وغضب وقتها على صحيفة الأهرام لأنها نشرت للأستاذ فهمى هويدى عرضاً وتعليقاً على هذا الكتاب.

اسبوع من تسليمها إلى الكنيسة وتردد المطارنة عليها تقدم طلب باسمها إلى النيابة العامة وذهبت إلى مقر النيابة التابعة له عين شمس، وكان يصحبها المطارنة الأربعة وعدد من محامى الإدارة الكنسية، ولقد علمنا أن النيابة العامة طلبت دخول السيدة وفاء إليها وحدها كما هي العادة المتبعة قانوناً لتدلى بما تريد الإذلاء به فلم يوافق صاحبو السيدة على تركها مع النيابة العامة وحدها وأصرروا على وجودهم معها في هذا اللقاء، وأن أمر هذا الخلاف استمر وقتاً قدره البعض بساعة أو ساعتين، ثم استقر الأمر على أن يدخل معها محامون من الكنيسة ليحضروا اللقاء ويسمعوا ما تدلى به السيدة في محضر النيابة، وقد تضمنت أقوالها أنها عدلت عن رغبتها في الدخول إلى الإسلام وأنها ستظل مسيحية، وذكرت صحيفة المصرى اليوم إن كان ذلك، تنتهى الأزمة التى تواصلت خلال الأيام الماضية وتخلص من الحصار المفروض عليها، (عدد ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤)، كما ذكرت صحيفة الحياة أن السيدة وفاء طلبت التوجه إلى النيابة العامة لتثبت أنها «ما زالت على مسيحياتها، مبررة الطلب بأنها «تريد الخلاص من الحصار المفروض عليها».

(عدد ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤). وأعلن النائب العام بياناً بحضور السيدة ويعدولها عن رغبتها في الإسلام، وأنها بعد ذلك انصرفت من لدى النيابة العامة. والحاصل أنه بعد خروجها من مكتب رئيس النيابة لم تطلق لها حريتها في الانتقال والتحرك، ولم تعد مواطنة عادية، رغم أن بيان النيابة صرح أنه لا توجد شبهة جريمة. ومن ثم كان يتعين إطلاقها لتذهب كما تشاء، ولكنها أخذت مع السادة المطارنة بسيارة إلى دير الأنبا بيشوى بواى النطرون حيث كان البطريرك قد ذهب إليه مغاضباً ومعتكفاً لأن سيدة مواطنة مصرية لم تسلم إليه عند طلبه إياها، وأقيم قداس بالدير بعد ذلك. ونحن ولا أحد يعلم عنها شيئاً، فقد صارت شأناً كنسياً وديرياً خالصاً.

الثوابت، وهو موسم الفكر الجديد الذى يدعو إلى عدم التمسك بشيء، هو موسم عزام عزام واتفاقية الكويز وغير ذلك. ومن المؤسف حقاً أن الكنيسة الوطنية المصرية تستغل في صراعها مع الدولة ظروفاً غير مناسبة لتحقيق الإرادة الوطنية، وتقف مع من يتربصون بمصر الدوائر في هذا الطرف النكد.

صدر القرار السياسى بتسليم السيدة وفاء للكنيسة، وأعلنه الأنبا يؤانس على جمهور المعتصمين بمقر الكاتدرائية، ذكر أن السيدة وفاء «وصلت في مكان آمن يتبع الكنيسة... فلما طالب الجمهور المثار بضرورة رؤيتها خرج إليهم الأنبا باخوميوس وأعلن أنها في مكان آمن يتبع الكنيسة فعلاً، وأنه جلس معها.. وبعد أن سلمت السيدة إلى الكنيسة أودعتها الكنيسة بيتاً للمكرسات في أرض النعام بعين شمس، وأحاط بها هناك عدد من الراهبات، كما وقد عليها من المطارنة الأنبا باخوميوس والأنبا موسى أسقف الشباب والأنبا أرميا سكرتير البابا والأنبا بيشوى سكرتير المجمع المقدس.. وصرح باخوميوس لصحيفة العربى بأن السيدة «كانت ولا تزال تحت ضغط لدرجة تفقدتها الحرية والأهلية لاتخاذ القرار السليم»، وصرح الأنبا موسى بأنها كانت في حالة من الإعياء والوهن فلم يتحدثوا إليها عند مجيئها ثم «استيقظت بعد أربعة أيام، وتمسكت بمسيحياتها» (صحيفة الحياة ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤). وصرح القس فليوباتير عزيز بأنها كانت في حالة من الإجهاد والإعياء يوم الأربعاء ٨ ديسمبر عندما ذهبت إلى هذه الدار، وفي يوم الجمعة التالى «استعادت توازنها، وأكدت أنها لا تزال على المسيحية» (صحيفة المصرى اليوم ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤).

وفي ذات الوقت الذى دخلت فيه إلى دار المكرسات وصارت في حوزة الكنيسة، صرح مصدر كنسى بما نشرته منى الملاح في مجلة المصور بأن مفاوضات تجرى مع وفد الكنيسة والسيدة وفاء، لإقناعها بالعدول عن قرار رغبتها في إشهار إسلامها، والتي بدأت منذ سبعة أيام قد تطول وتمتد شهوراً، (المصور ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤). كما صدر تصريح آخر لأحد المطارنة بأن الأمر قد يستغرق سنة كاملة لأن السيدة وفاء في حالة نفسية سيئة.



وعلى كل حال فمن أول ما سلمتها أجهزة الدولة للإدارة الكنسية بناء على القرار السياسى الصادر بذلك، لم يعد في إمكان أحد في مصر كلها أن يعرف عن السيدة وفاء قسطنطين شيئاً إلا عن طريق الإدارة الكنسية، والحاصل أنه بعد نحو

طريقة تناول الإدارة
الكنسية لمفهوم «الوحدة الوطنية»
يفيد مصادرة هذا المفهوم للصالح الكنسى
وحده وهو فى الحقيقة
أوسع من ذلك وأشمل



ونحن نلاحظ دائماً في كل ما قيل وما صدر عن أباء الكنيسة في هذا الحادث الأخير، حادث «أبو المطامير» أنهم دائماً يضعون المطالب باسم «الوحدة الوطنية»، ويقيمون مواقف الآخر المؤيدة لمطالبهم أو المعارضة، باعتبار أن من يؤيدها حريص على «الوحدة الوطنية»، وأن من يعارضهم يخاطر «بالوحدة الوطنية». وفي البيان الذى أصدره المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس بالإسكندرية، انتقاد لصحيفة الأهرام وللدكتور عبد الرحيم شحاتة وزير الإدارة المحلية لأن الوزير قال أن السيدة وفاء صارت مسلمة ولأن الأهرام نشر هذا الخبر، وقال البيان أن «نشر هذا الخبر بالأسلوب المثير للمشاعر مما يهدد كيان الوحدة الوطنية الذى نحرص عليه جميعاً» (صحيفة الوطن ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤) ولا أريد أن أثقل على القارئ بالمزيد من المقطعات حول هذا الأمر، ويكفى أن يطالع أى شخص صحف الفترة وبيانات الإدارة الكنسية وتصريحاتهم واجاباتهم حتى يلتقط منها هذا الخيط.

إن إطراد الحديث عن الوحدة الوطنية في هذا الشأن يفيد مصادرة مفهوم الوحدة الوطنية للصالح الكنسى وحده، وهو محاولة ذاتية للمزج بين الصالح القبطى كما تراه الإدارة الكنسية، وكما تروج له بين شبابها، وبين الصالح الوطنى العام لمصر بمسلميها ومسيحييها، وقد تكون كثرة الكتابات عن الوحدة الوطنية وما يستدعيه المصرى من تصور عن نجاحه في تحقيقها ورغبته النبيلة في حفظها، قد يكون ذلك مما أوحى للكنيسة ورجالها أنهم ما داموا هم «الطرف الثانى» في معادلة الوحدة الوطنية، فلا بأس أن يكونوا هم «الدليل» على وجود الوحدة أو عدم وجودها، وهو باعتباره «الدليل» فهو من يستطيع إسباغ وصف الوحدة الوطنية على الجماعة أو سحب هذا الوصف. ويمكنه بذلك السيطرة على هذا المفهوم واحتكاره ويصير صالحه هو «المعيار» لوجود الوحدة أو عدمها، فيتحول من كونه «دليلاً» إلى كونه «معيّراً». والحقيقة أنه ليس دليلاً وليس معياراً وليس طرفاً ثانياً في اتفاق ثنائى، إن الجماعة السياسية الوطنية العامة تفرض نفسها على كل محتوياتها من ذوى أديان وطوائف وأقاليم ومهن ومذاهب، وتراعى في كل ذلك الأحكام والمقادير التى تتكون منها الجماعة الوطنية ولا اختلت الموازين وفقد المجتمع توازنه.

ونحن نرجو ألا يكون وراء مصادرة مفهوم الوحدة الوطنية، نوع من الإشارة إلى الضغوط الأجنبية. وإن المواقف الوطنية التى تتخذها الكنيسة بالنسبة للخارج مثل عدم الذهاب إلى القدس، هذا أمر لا تمنحه الكنيسة لمصر لأنها المفروض أنها جزء من مصر وأن الصالح المصرى والوطنى هو ما يتعين أن يكون غالباً لصالح الجميع

وانصياعاً للمعشرك العام لكل مكونات الجماعة الوطنية. ونحن ملتزمون إزاء وطننا أن نكون وطنيين، ولا يجوز أن يمن أحد على نفسه ولا على جماعته.

وليست مصر كالسودان من حيث تميز جماعاتها الدينية والقبلية والإقليمية، مصر ممتزجة ومتداخلة في جماعاتها بحيث أن أحداً منها أو جماعة إذا رمى أصابه سهم، ودولة مصر ليست كدولة السودان، دولة السودان أصغر من السودان نفسه فهي غير قادرة عليه بسبب الانتشار وقلة الكثافة والتنوع الهائل. أما دولة مصر فأكد أن أكبر من جماعتها السياسية رغم أن جماعتها سبعون مليوناً من البشر. وذلك بسبب تركز السكان وكثافتهم وانتشار الدولة في ربوع مصر كلها وتكونها العضوى من كل فصائل المجتمع المصري وجماعاته الفرعية، وهي إن كان أصابها الوهن والهزال، فالوهن والهزال طارئان سيزولان إن شاء الله، فالهجم والقدم والخبرة والإحاطة فهي باقية إن شاء الله. وإن مؤسسة الكنيسة عندما تستغل فرصة الوهن، فإنها تكون تستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير، وخيرها في النهاية هو خير المسيحيين في انصوائهم في الجماعة الوطنية، وهو في خير هذه الجماعة الوطنية. هكذا فهم الأمر الوطنيون الأقباط من بدء القرن العشرين، حتى عندما كانت مصر محتلة من الإنجليز عسكرياً وسياسة. ولذلك فإن هتافات الشباب في مقر البطريركية مما يتجاوز النداءات الوطنية بطلب التدخل الأمريكي وغير ذلك، هذا أمر يتعين أن نقلق منه البطريركية ورجالها، والا تتسامح فيه وأن تعمل على معرفة مصادره وتقطع عليها السبل، وليس أن تضغط به على الجماعة الوطنية وعلى أجهزة الدولة المصرية. إن مما يجمعنا هو الصالح الوطنى وباعتبار ارتباط المصير، فإن انك هذا الجامع فلا جامع وليس هذا في صالح أحد.

[٦]

بقى الحديث عن السيدة الفاضلة الجليلة وفاء قسطنطين، وهي فاضلة وجليلة بشهادة رجال الدين المسيحي في البحيرة وبشهادة من زاملوها في عملها كما سبقت الإشارة، وحسب أقوال زوجها عنها وولديها رعاها الله وأنس وحشتها. السيدة وفاء أسلمت والشواهد توفى بانها صحيحة الإسلام، ولا يشك في ذلك من يكون تابع أحداث هذا الأمر فيما نقلته الصحافة على اختلاف الصحف والتصريحات والأقوال وتوجهات الصحفيين وتنوع المصادر. هي صارت مسلمة صحيحة الإسلام. والقدر المتيقن إن كان ذلك من سنتين وأنها كانت تكتم

إيمانها بالإسلام حيناً، ثم بدأ الأمر يظهر وأن مرض زوجها أجل اتخاذها خطوة البوح الرسمي، وقبل أنها أعلنت ابنيتها بذلك، وماذا نقول عن سيدة صرفنا منها أنها أسلمت وأنها تقرأ سوراً طويلة من القرآن وأنها تحفظ قصار السور، وأنها تصوم رمضان، وأنها كانت تصلى بعينيها ثم صارت تصلى جهرة، وأنها بعد إعلانها عن ذلك ارتدت الحجاب. هل كل ذلك يشكل فيما يقول رجال الإكليروس رغبة لم تكتمل. وإذا لم يكن هذا اكتمالاً فما هو الاكتمال؟



ونحن نعرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، عندما ذكر له أحد الصحابة في الحرب أن مقتولاً كان نطق بالشهادتين، فلم يحمل الصحابي ذلك على الجدية وقتله، وغضب الرسول الكريم وقال له «هلا شققت عن قلبه»، نعرف من ذلك أنه يكفى للدخول في الإسلام أن ينطق الإنسان بالشهادتين، ولنا الظاهر والله سبحانه أعلم بالقلوب، ومع ذلك فنحن هنا نعرف القلوب أيضاً، ومن يفعل فعل ما فعلت وفاء، فلا تقوم شبهة عن صدق ما في القلب مما أظهرته الجوارح ونطق به اللسان.

إن وفاء مسلمة تجاوزت مرحلة التفكير والتردد والتدبر، تجاوزت ذلك يقيناً بينها وبين نفسها وبينها وبين الناس وجهرت بالأمر وأفصحت عنه جهاراً وعياناً. وتركت بيتها وذهبت إلى بيت صديقة قديمة مسلمة استضافتها. فلما أبلغت أجهزة الأمن لتتعامل مع الدولة على هذا الوضع المعلن، كفلت لها أجهزة الأمن ما تستطيع من حماية حتى تستقر بها الأوضاع. ومطلوب من الأجهزة أن تكفل حماية المواطن حتى يستقر إن كان ذلك في المكنة وجهد الطاقة. وقد لا يرضى ذوو النشاط السياسي عن النشاط السياسي لأجهزة

الأمن. لأسباب مقفلة طبعاً، ولكن يبقى أن الوظيفة الأساسية لها هي كفالة أمن المواطن، وأن تقوم بهذا الواجب مهما تباينت أديان المواطنين. ولا يمكن أن تلام أجهزة الأمن لأنها وفرت الأمن لمواطنة تركت بيتها لأسباب جديدة وتبحث عن مستقر لها في وضعها الجديد.

والحاصل أن قراراً سياسياً صدر، ولم أتقن من أصدره، بتسليم السيدة وفاء إلى الإدارة الكنسية، ادعى الله أن يخطر لن أصدره بأن يرجع عنه، هذا الأمر تحول به جهاز الأمن الملزم بالتنفيذ، تحول من حام للمواطنة إلى قابض عليها ومسلم لها لهيئة كنسية، كانت هذه المواطنة تركتها وقصدت الابتعاد عنها كما نشدت المواطنة الأمن لها في هذا البعد عن الكنيسة، أياً كان صواب فظن هذه المواطنة للأمر، بمعنى أنها لا بد أن تكون سلمت رهنماً عنها، وسلمت إلى من كانت تريد الابتعاد عنهم. وهذه الدولة التي كانت المواطنة لجأت إليها لمساعدتها على إنفاذ ما كان صبح عزمها عليه بموجب ما يتعين أن يكفل لها من حرية في الاعتقاد والرأي. فيما تجيزه القوانين المعمول بها، هذه الدولة تحولت بالقرار السياسي من واجب حماية المواطنة إلى موقع القبض عليها وتسليمها رهنماً عنها. وكان الأصح أن يتركوها وشأنها تذهب حيث تذهب.

والنقطة الثانية الأكثر خطورة، إننا لا نعرف بموجب أي قانون من قوانين الدولة المصرية يساق إنسان في هذا المساق، في أسبوط تحايل أمين الحزب الوطنى بأن اصطنع سناً غير حقيقية للمواطنة «كرمة»، وجعل سنّها ١٤ سنة وسلمت لأبيها بوصفه ولياً طبيعياً عليها، فهو ولي النفس وولى المال عليها، أما السيدة وفاء فإن ابنها يتجاوز سن الرشد، ولا يمكن الاصطناع، فبأى شريعة وبأى قانون وضعى تسلم وفاء قسطنطين إلى الكنيسة. إنها حتى لم تسلم إلى أسرتها، بل سلمت إلى الكنيسة، مطارنة وبيت تكريس ثم دير. ونحن فعلاً نريد أن نعرف



صيرت الإدارة الكنسية

نفسها واسطة بين الدولة وبين بعض مواطنيها، وهذا وضع غير قانونى وغير دستورى لما به من تمييز بين المواطنين على أساس طائفى



بأى قانون يجرى هذا الأمر. إن القانون الوضعى الذى نطبقه يعرف الحبس ويعرف الحبس الاحتياطى ويعرف الاعتقال فى ظروف حالة الطوارئ القائمة، ولكنه لم يعرف أبداً أن يمسك بإنسان ويسلم لأخر ليس ولياً عليه ولا قبيحاً. وهو إنسان لم يرتكب إثماً ولا خطأ.

والنقطة الثالثة الأكثر خطورة، من هي الكنيسة التي يسلم إليها إنسان. الإدارة الكنسية طالبت بتسليمها السيدة وفاء لها، ولم يحل بذهن أحد من رجالها سؤال عما هي الشرعية القانونية التي يستندون إليها في المطالبة بتسليم هذه السيدة المصونة إليهم. وصدر القرار السياسى بتسليمها إليهم، ولم يحل بالخاطر فيما أظن، السؤال عما هو القانون الذى يمكن من تسليم شخص ليس متهماً ولا عليه أدنى شبهة في أى شيء، تسليمه إلى جهة ليس لها عليه أية ولاية قانونية نظامية. هنا نتذكر الماثورة السياسية القديمة، إن من لا يملك أعطى من لا يستحق، قيلت من قديم عن إعطاء الإنجليز وعداً لليهود بإنشاء وطن قومى لهم في فلسطين سنة ١٩١٧. وحتى بالنسبة للمسيحي الباقى على مسيحيتته الذى لم يشتهه فى تركه دينه فلا يوجد أى قانون من قوانين الدولة يجيز تسليم مسيحي إلى كنيسة.



والنقطة الرابعة الأكثر خطورة، أنه لأول مرة فيما أظن أن الدولة تسلم شخصاً من المواطنين المصريين لجهة مصرية، وليس على الدولة ولا على أجهزة الأمن فيها ولاية على هذه الجهة وليس للدولة ولا لأجهزتها سيطرة عليها، إلا بوسائل التنصت الخفى غير المرئى، وهي الوسائل التي تتبع وحدها فى أراضى الدول الأخرى. والسيدة وفاء «رد الله غربتها وأنس وحشتها، لا نعلم عنها شيئاً منذ سلمت، ولم تخرج من هذا المكان الذى أودعت فيه إلا إلى النيابة العامة لتعلن مسيحيتها، ولم تترك وحدها مع النيابة العامة ولا أذن لأى من سلطات الدولة المصرية أن تلتقى بها إلا فى لقاء النيابة وكانت مصحوبة برجال الكنيسة طول الوقت. فقد زایلها سلطان الدولة المصرية رغم أنها مصرية ولا تزال على أرض مصر.

وبذلك صيرت الإدارة الكنسية نفسها واسطة بين الدولة وبين مواطنيها، فلا تصل الدولة لبعض مواطنيها تعاملًا ومخاطبة إلا عن طريق الإدارة الكنسية، التي تستطيع أن تحجب «رعاياها» عن الدولة.

وهذا وضع لا أقول أنه غير قانونى فقط، ولكنى أقول أنه غير دستورى أيضاً، لما به من تمييز بين المواطنين على أساس

طائفي، أي أن الدولة لا تملك أن تتنازل عن سيادتها وتقبله.

والنقطة الخامسة الأكثر خطورة، إن الإدارة الكنسية هي من طلب أي هي من أصدرت القرار الأصلي، وأن أجهزة الدولة قامت بالتنفيذ، وأن غبطة البطريرك حسبما سبق الإشارة، وبعد تمام حصول ما يريد، فأى قبلى يريد أن يغير دينه يكون على الدولة أن تقبض عليه وتسلمه للكنيسة، ثم لا نعلم من بعد منه شيئاً، إلا حسبما يقول رجال الكنيسة، ومن هنا نفهم لماذا هذا الهجوم الكثيف الذي يشنه رجال من رجالات الكنيسة على أجهزة الأمن وأجهزة الإدارة المحلية وأجهزة أخرى في الدولة، قد يكون في ممارسات هذه الأجهزة سلبات نعلمها، ولكن سياق الأحداث يظهر أن ثمة في هذا الهجوم المتتابع المستمر سنين طويلة، فيه نوع من صراعات الإرادات لتلين أجهزة الدولة وغيرها من أجهزة التنفيذ، فنحن أمام إرادة سياسية داخل الكنيسة تجهد من أن تجد لنفسها مجال أعمال وأن توسع أمامها هذه المجالات، إزاء الدولة وسلطاتها، والحال إن لم تكن إرادة الدولة لأحد من مصر الآن إلا للكنيسة.

هذه النقاط الخمس السابقة تتعلق بعلاقة الإدارة الكنسية بالدولة وبالنظام القانوني القائم.

[٧]

بقيت مسائل تتعلق بعودتها إلى المسيحية وبالعلاقة بين الكنيسة والجماعة الوطنية في مصر مما ينتج عن مسلك الإدارة الكنسية وأذكرها تباعاً، فإن القدر المتيقن مما عرفناه بما يشبه التواتر فيما نشر، أن السيدة وفاء كانت صارت مسلمة، وأنها سلمت للكنيسة وهي على إسلامها، والقدر المتيقن أيضاً أنها لم تكن في إسلامها مكرهة ولا مغواة ولا ثبت ولا ظهر شيء من ذلك، رغم شنيع الاتهامات والشائعات التي أثيرت أخيراً حولها، ولا يصح في الأذهان القول بأنها أكرهت على الإسلام وهي تحيا في بيتها المسيحية الكاملة زوجاً وأولاداً وأسرّة وأهل دين، ثم يقال إن إرادتها تحررت ولم تجبر على العودة إلى المسيحية، بعد أن سلمت إلى الكنيسة مقبوضاً عليها واعتقلت داخل الكنيسة في بيت التكريس ثم في الدير، ولم يؤذن لها قط بأن تتصل بأحد من خارج إطار القرار البابوي.

وهل مطلوب منا أن نقتنع بأنها أسلمت مكرهة، وأنها عادت للمسيحية بمحض إرادتها، ثم هي الآن في دير الأنبا بيشوى بوادى النطرون ومدى علمنا أنه دير للرهبان وليس للراهبات، وإن غبطة البطريرك عينها مشرفة زراعية على

مزرعة الدير، حتى يوجد لها مركزاً قانونياً، أو وظيفة وصفة تبقى بها في الدير تحت سيطرة رب العمل، وإن الشائعات في البداية ذكرت أنها مخطوفة رغم أنها كانت ذهبت إلى صديقتها تقيم عندها بإرادتها الحرة. ويقال الآن أنها تحررت رغم أنها في الواقع خطفت يوم سلمت إلى الكنيسة ولحقاً عنها، ولا تزال على وضعها هذا، فهل مطلوب منا أن نقتنع أنها عندما كانت حرة كانت مخطوفة، وعندما خطفت فعلاً ورسمياً وأمامنا جميعاً صارت حرة.



ومسألة ثانية تتعلق بشهر الإسلام أو شهر تغيير الدين، إن الإنسان يعتقد الإسلام ينطق بالشهادتين والتصديق بما يقتضيه ذلك من إيمان بالغيب وما عرف من الدين بالضرورة، أقصد القول بأن لا يوجد في هذا الأمر شروط شكلية، ولا يوجد قانون ينظم أمراً كهذا ولا يمكن فيما أظن أن يصدر قانون يبطل ويصح ما هو معلق ومرتببط بالضمائر والقلوب مما تنبئ عنه الجوارح وينطق به اللسان وتعرفه العامة من أهل الجماعة ويتعاملون به.

والمسلم يكون مسلماً حتى لو لم يذهب إلى الإدارة المختصة بالأزهر وحتى لو لم يذهب إلى أقسام الشرطة وجهات الحكومة، والأزهر والحكومة بوزاراتها ومصالحها وأقسامها ليست واسطة بين المرء وربه، وليست أى منها باباً للدخول أو الخروج من دين إلى دين، وأن كل ما يتصل بالإجراءات الخاصة بإبلاغ قسم الشرطة والإدارة الخاصة بالأزهر، هو مسألة خاصة بالتعديل في السجلات حتى يعامل الإنسان بوضعه الجديد من حيث العلاقات والمراكز القانونية التي تتصل بهذا الوضع، مثل البطاقة الشخصية وما يكتب بها عن الديانة والحقوق المرتبة الخاصة بحالة

الزواج والميراث وغير ذلك وكل هذه الأمور يمكن أن تثبت بطريقة أخرى غير الذهاب لإدارة الأزهر وأقسام الشرطة. لأن الأمر هنا أمر إثبات واقعة تثبت بكل طرق الإثبات، ولذلك فإن القول بأن السيدة وفاء قسطنطين في بيانها أمام النيابة العامة بحضرة محامى الإدارة الكنسية، القول بأنها لم تكن أسلمت بعد لأنها لم تشهر إسلامها، هذا القول غير صحيح، لأن إسلام المسيحية يتم حسبما سبق ذكره وإثبات الأمر جرى بما أثبتته المحاضر وشاع بين الناس ولا نعرف حالة شاع فيها التحول إلى الإسلام يمثل ما شاع في هذه الحالة، وكان سبب الشيوع هو مسلك الكنيسة تجاه الأمر الذي جعلت منه مسألة سياسية، ولم ينطرح على الراى العام أمر كهذا يمثل هذا الوضوح. ومن ثم فلا يقال إن إسلامها لم يتم. إن كل ما يمكن أن يقال أنها عادت إلى المسيحية مضطرة ومكرهة، وثمة شواهد وقرائن تنبئ بذلك، إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان، صدق الله العظيم.

ومسألة ثالثة، وهي إن الإدارة الكنسية في إشارتها هذا الموضوع، وفي إدارتها الصراع السياسي بشأنه، كسبت وخسرت، كسبت اعتقالها السيدة وفاء قسطنطين وسيطرتها المادية عليها، وكسبت ما تشيعه من ذلك لدى أى من أتباعها من أنه لن يكون أبداً بعيداً عن سيطرة الإدارة الكنسية، وأن يدها ستطوله أينما كان، وكسبت تأكيد هيمنتها على جماهير الأقباط، ولكنها خسرت قدراً لا أقول كبيراً ولكن أقول قدراً معتبراً، من مشاعر المودة والتراحم وحسن الظن في إطار الجماعة الوطنية، وبدت لدى الجميع متحيزة تبغى الانفراد والعزلة والسيطرة، وتبغى التميز وأن تكون ذات حقوق متميزة عن حقوق الآخرين، وهي لم تستدع المشترك الوطنى العام في شأن ما تواجهه، مما تبدو به هذه الإدارة مستغنية عن هذا الاستدعاء، وهذا نظر قصير المدى فيما أظن، لم نلقه أبداً في عهود الإدارات



هتافات الشباب
في مقر البطريركية
بطلب التدخل الأمريكى أمر يتعين
أن تقبله
البطريركية ورجالها



الكنيسة السابقة في العصر الحديث. ولا كان هو مسلكها في سنين ماضية كما أنها مست مناعر إيمانية لدى المسلمين بالإصرار على أن تسلم مواطنة أسلمت إلى الكنيسة وعلى الانفراء بها من بعد دون الحاجة أية فرصة للاتصال بها من خارج رجال الإدارة الكنسية، ثم الاكتفاء بإعلان السيدة وفاء عودتها إلى دينها السابق إعلاناً مظهرنا بصوره عنوة وكرها، ثم هي أيضاً تورطت في تأكيد الخصومة مع عدد من أجهزة الدولة، تحت مظنة الاطمئنان إلى استجابة القرار السياسى لها.

ومسألة رابعة، خسرتها الإدارة الكنسية، وهي أنها أهدت على نفسها وعلى ذويها حجة كانت دائماً تستحسن استخدامها متعلقة بحرية الأديان وحرية الاعتناق سواء دخولاً في الإسلام أو خروجاً منه. وذلك بما أصرت عليه من تسليم سيدة أسلمت إليها وبما أصرت عليه من عودتها إلى سابق دينها وعزلها عن الناس، فجاء مسلك الإدارة الكنسية هنا يناقض دعوها السابقة ويناقض مطلبها السابق.

ومن هنا تتكشف أن الإدارة الكنسية التي تعمل في مثل هذه المسائل يعوزها حسن التقدير وحسن الفهم للأوضاع والظروف، وهذا في ظنى يحدث لأن الإدارة الكنسية عزلت نفسها فيما عزلت عن المدنيين من الأقباط الذين يندمجون في مجتمعهم ويحيون الحياة المشتركة مع مشاركيهم في الوطنية، حياة يومية مستمرة ومنظمة في الأعمال الفنية والثقافية وغيرها ويكتسبون من ذلك حساً مشتركاً ووعياً مشتركاً وثقافة مشتركة، ونحن اليوم لا نجد أمثال مرقص حنا ولا ويصا واصف ولا مكرم عبيد ولا إبراهيم فرج، إن انفراد الإدارة الكنسية بالأمور عزلها عن رجالها أنفسهم وعن خبراتهم وتوازناتهم.

ومسألة خامسة، إننا في ذات الوقت الذي عرفنا فيه موضوع السيدة وفاء قسطنطين، مر علينا موضوع «الزاوية الحمراء»، واختفى في طيات ما لا نعرف من خفايا، إن السيدة ماري عبد الله زكى زوج القس لويس نصر عزيز بكنيسة الزاوية الحمراء، قالت المصادر الكنسية أنها غابت عن منزلها اختلافاً مع زوجها ثم عادت إليه، ولكن ثمة مصادر أخرى تقول أنها كانت أسلمت وأعلنت إسلامها، وقال البعض أنها اشهرت إسلامها أمام شيخ الأزهر. وهذا أمر يتعين أن نتكشف تفاصيل وقائعه لنعرف الحقائق ويمكن التصدى لها بالمناقشة والعلاج بما يؤمن أفراد الناس ويرفع عنهم الإصر والأغلال وبما يحفظ على الجماعة الوطنية تماسكها بغير إفراط ولا تفريط وبالتقدير الصحيح للأوضاع والتوازنات. ■